الاسرائيلي بحاجته من اليد العاملة غير الفنية ، وهو الخط التقليدي الذي تقيمه الدول الامبريالية مع مستعمراتها » ٠ (ص ١٣٩) ٠

لا يقف الكاتب عند حدود الخلوص الى استنتاجات اكاديمية باردة معزولة عن حرارة النضال الفلسطيني ، كما انه لا يقع اسير نظرة « اقتصادية » ضيقة تغفل الاعتبارات السياسية والايديولوجية لدى وضع القرار ، او تجعل هذه الاعتبارات امورا ثانوية تتقرر اتوماتيكيا بنتيجة الاعتبارات الاقتصادية ٠ الاقتصادي ، رغم اهميته الحاسمة ، لا ينفي السياسي ٠ وانه فقط ضمن العلاقة الجدلية المعقدة بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي ، وفقط ضمن الاشكال المحددة المتميزة التي ترتديها هذه العلاقة ، يمكن للاستنتاجات التي يتوصل اليها الباحث ـ اي باحث ـ ان تكون صحيحة من جهة وعملية من جهة اخرى ٠

وهكذا فان الكاتب يخصص جزءا كبيرا من الكتاب للاجابة على السؤال السياسي التالي ، بعد ان عرض في الفصلين الاول والثاني خلفية اقتصادية لا بد منها ٠

والسؤال هو : هل من الممكن ان نتوقع انسحابا اسرائيليا طوعيا في ضوء الاهمية التي تمثلها المناطق بالنسبة لاسرائيل ؟

في الفصل الثالث يجيب الكاتب على هذا السؤال بالنفي من خلال تصديه للبرهنة على صحة المقولة التالية : الانسحاب من المناطق المحتلة يتعارض بشكل قاطع مع طموحات الحركة الصهيونية ومصالح اسرائيل ٠ فالحركة الصهيونية تحتاج في مشروعها الاستيطاني الى مزيد من الاراضي والموارد العربية بحيث تضمن للمستوطنين الصهاينة تمايزهم وارتقاءهم الطبقي ٠ واسرائيل تريد الارض والسلام معا ، واذا خيرت بينهما فانها تختار الارض ٠ انها ترهف السلام ـ الصلح وانهاء حالة الحرب ـ بعلاقات طبيعية مع العرب وخاصة علاقات اقتصادية معهم ٠ وكذلك، فان الاقتصاد الاسرائيلي كان يعيش في عام ١٩٦٧ نهاية مرحلة خلق وبناء الاصول ويستعد لدخول مرحلة تشغيل هذه الاصول ٠ وقد جاءت النتائج التي ترتبت على حرب حزيران (يونيو) لتحل اعنف ازمة مر بها الاقتصاد الاسرائيلي٠ ففي حين قدمت المناطق المحتلة حوالي مئة الف عامل ، فانها في الوقت ذاته قد قدمت حوالي مليون وربع مليون مستهلك جديد ٠ ويؤكد الكاتب في هذا المجال ان اهمية اليد العاملة من المناطق المحتلة تتعدى اهمية الـ ٤ر٥٪ التي يشكلونها من اجمالي العاملين ، باعتبار انهم يوجهون اساسا الى قطاع الانتاج ـ خاصة الزراعة والبناء ، بالاضافة الى ان اليد العاملة العربية ساهمت في توفير حل لعدم التوازن بين العمل الفني والعمل غير الفني وفي التخفيف من عدم التوازن بين قطاعي الانتاج والخدمات ٠ وعليه ، فانه سواء اتم الاستغناء عن هذه اليد العاملة طوعا او قسرا ، فان اسرائيل ستكون في مأزق لن تستطيع الخروج منه لان هذا يستدعي منها اعادة النظر في هيكل القوى العاملة الاسرائيلية وطريقة توزيعها على الفروع الاقتصادية والمهن المختلفة ، الامر الذي يترتب عليه المساس بالموضوع الاكثر حساسية بالنسبة لاسرائيل (اي الهجرة) ، بالاضافة الى مجموعة نتائج « سلبية جدا » على جملة منطلقاتها ومرتكزاتها الايديولوجية والطبقية ٠

تكمن اهمية هذه الدراسة في منهجها العلمي القائم على ربط الابعاد السياسية والاقتصادية في وحدة عضوية ، على